

قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي: دراسة مقارنة في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي

د. عبد الرحمن حمود المشهداني
جامعة فيلادلفيا / كلية العلوم الإدارية والمالية

المستخلص

تهدف الدراسة إلى قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي للمصارف الأردنية للمدة من (2009-2000)، إنطلاقاً من الأهمية المتزايدة لهذه المصارف خلال السنوات الأخيرة والقادمة في مواجهة التحديات، وتعظيم عوائدها وتدني مخاطرها الناتجة عن تمويل صيغها الإسلامية. ولم يحظى قياس وتقويم عائد ومخاطر للبنوك الإسلامية باهتمام كاف ، إلا في عدد قليل من البحوث الفقهية والوصفية ، ومازال الجدل مستمر بين الأوساط الأكاديمية والمهنية المتخصصة بشأن كيفية إجراء القياس والتقويم الشامل للأداء الكلي للبنوك الإسلامية، ومن هنا تظهر مشكلة البحث، التي جرى اقتراح الحل الأولي لها عبر فرضية رئيسية نصت على "توجد علاقة بين مستوى العائد المقاس بالعائد من الموجودات وحق الملكية، ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي ويؤثر ذلك في تفاوت مقاييس تقويمها". وللتحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد المصرف الإسلامي ومخاطره، تم استخدام مقاييس مالية وأخرى إحصائية تجسدت بالارتباط والانحدار الخطي بين المتغيرات المدروسة ، حيث أثبتت الدراسة وجود بعض العلاقات الضعيفة والموجبة وغير المعنوية بين عائد المصارف موضوع الدراسة ومخاطرتها. والبعض الآخر من العلاقات الضعيفة والسالبة، ولم تظهر النتائج علاقات كبيرة إحصائياً بين عائد المصارف ومخاطرة تمويلها. ومن بين التوصيات الرئيسية التي جرى التوصل إليها هي ضرورة تطوير البنوك الإسلامية لمقاييس جديدة تختص بإدارة المخاطر التي تواجهها ، وبما يتناسب مع طبيعة تعقيد منتجاتها وزيادة مخاطر التزامها بالشرعية ، عوضاً عن الاعتماد على مقاييس مخاطر البنوك التقليدية التي يختلف هيكل مخاطر عملياتها.

المصطلحات الأساسية للبحث/

التمويل الإسلامي، عائد التمويل الإسلامي ، مخاطرة التمويل الإسلامي



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد 19

العدد 70

الصفحات 95 - 78



قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي: دراسة مقارنة في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي

مقدمة

يتحتم على البنوك الإسلامية أن تتحمل وتدير مخاطر متزايدة في المستقبل البعيد كي تحقق عوائد تتناسب وحجم التعرض لمخاطر ناتجة عن كثير من التحديات الداخلية منها والخارجية، وفي ظل إفلاس الكثير من البنوك التقليدية العالمية خلال الأزمة المالية والاقتصادية، التي ظهرت في أواخر عام (2008)، ومازالت آثارها مستمرة في اقتصاديات أغلب الدول ومنها الدول الإسلامية، يبرز دور البنوك الإسلامية، التي استطاعت من تحقيق نجاح ملموس في استقطابها لودائع واستثمارات ضخمة يمكن أن تؤثر في الحياة الاقتصادية داخل وخارج بلدانها.

أن نجاح البنوك الإسلامية وسرعة انتشارها على الساحة الإسلامية والعالمية على الرغم من حداثةها، مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي، شجع قيام خمسة من أكبر عشرة بنوك دولية في العالم بفتح فروع لها للعمل وفق النظام المصرفي الإسلامي، وهذا يدل على أن النظام المصرفي الإسلامي قد حفز البنوك العالمية على دراسة ظاهرة البنوك الإسلامية بغرض تطبيقها والاستفادة منها ولو كان ذلك بحافز المصلحة لجذب ودائع المسلمين التي تتركز بها البنوك العالمية^(*).

وبناءً على ذلك، تتجلى أهمية البحث في تناول قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل للبنوك الإسلامية، والذي لم يحظ بقدر كاف من الاهتمام في الكتابات المصرفية العربية في القرن الماضي، ولكن مع بداية الألفية الثانية، انصبّت الجهود على قياس بعد واحد لأداء البنوك الإسلامية، وهو العائد المتحقق دون النظر إلى البعد الآخر من المخاطر.

لقد كان قياس وتقويم عائد ومخاطر البنوك الإسلامية موضع نقاش في عدد قليل من البحوث الفقهية والوصفية، ولازال الجدل مستمرا بين الأكاديميين والمتخصصين بشأن كيفية إجراء القياس والتقويم الشامل للأداء الكلي للبنوك الإسلامية، ومن هنا تظهر مشكلة البحث، التي يمكن حلها بفرضية رئيسة مفادها "توجد علاقة بين مستوى العائد المقاس بالعائد من الموجودات وحق الملكية، ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي ويؤثر ذلك في تفاوت مقاييس تقويمها".

وتهدف هذه الفرضية إلى كشف علاقات الارتباط بين العائد المتحقق للبنوك الإسلامية، ومخاطر صيغ تمويلها، وأثر ذلك في مقاييس تقويم أدائها.

وللتحقق من ذلك، تطلب الأمر إخضاع كل مفردات المجتمع المصرفي الإسلامي للدراسة، وهي كل من : البنك الأردني الإسلامي، والبنك العربي الإسلامي الدولي.

وباستخدام الأساليب المالية والإحصائية أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرضية ولكن بعلاقات غير معنوية، والتي أثرت بدورها في تفاوت تقويم مقاييس عائد ومخاطر التمويل للمصرفين.

تم تقسيم البحث على خمسة محاور رئيسة: المحور الأول؛ يظهر منهجية البحث والدراسات السابقة، والمحور الثاني، يجسد الإطار النظري للبحث، والمحور الثالث؛ يناقش نتائج قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي، والمحور الرابع؛ كرس للاستنتاجات والتوصيات.

(*) المصدر: (سفر، 2005: 133)

قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي: دراسة مقارنة في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي

أولاً: منهجية البحث والدراسات السابقة

أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على ما يأتي:

1- مشكلة البحث:

يحظى موضوع قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي للبنوك الإسلامية باهتمام كبير من قبل إدارات البنوك الإسلامية، ومن الباحثين والدارسين في حقل الاستثمار المصرفي، إذ نجد معظم الدراسات المصرفية وعلى قلتها، تناولت قياس بعد واحد للأداء المصرفي وهو العائد، واكتفت بوصف البعد الآخر المتمثل بالمخاطر وأهملت قياسه وتقويمه على وفق الطبيعة الخاصة لنشاط البنوك الإسلامية، والقائمة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر وتخضع لعقود المضاربات الشرعية.

وعلى الرغم من وجود تعريف محدد لكل نوع من أنواع المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية وبحسب صيغ معاملاتها المصرفية، فإن المشكلة تظهر عملياً في صعوبة التميز بين الخسائر التي تنشأ عن المخاطر أو حتى قياسها وتقويمها كمياً، وهذا ما يؤثر في العائد ومن ثم على ملاحة البنوك الإسلامية*.

وفي ضوء ما تقدم فإن مشكلة البحث تتجسد بالتساؤلات الآتية:

(أولاً) هل يمثل عدم إمكانية الفصل بين أنواع المخاطر عائداً أمام قياسها وتقويمها.

(ثانياً) كيف عملت البنوك الإسلامية ذات الأهداف المختلفة بلغة مقياس العائد إلى المخاطر؟ ثم كيف يمكن قياسها وتقويمها؟

(ثالثاً) هل كان العائد المتحقق من تمويل صيغ المعاملات الإسلامية على حساب تخفيض مستوى ملاحة البنوك الإسلامية؟

(رابعاً) هل استطاعت البنوك الإسلامية تحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال تخفيض المصروفات العاملة من دون التأثير في نوعية الإيرادات؟

2- فرضية البحث:

يمكن الإجابة عن أسئلة البحث بفرضية رئيسية مفادها "توجد علاقة بين مستوى العائد المقاس بالعائد من الموجودات وحق الملكية، ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي، ويؤثر ذلك في تفاوت مقاييس تقويمها.

3- أهمية البحث:

يأخذ البحث أهمية من النواحي الآتية:

(أولاً) إبراز مؤشرات قياس واضحة لعائد ومخاطر صيغ التمويل للبنوك الإسلامية، يمكن إعمالها في عملية تقويمها كمياً.

(ثانياً) توجيه اهتمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات عن قياس وتقويم عائد ومخاطرة البنوك الإسلامية، وسبل تطوير هذه المقاييس بغية الوصول إلى مؤشرات قياس موحدة للبنوك الإسلامية تأخذ في حسابها بعدي العائد والمخاطرة، اللذين تنطوي عليهما صيغ تمويلاتها الإسلامية.

(ثالثاً) استمرار الجدل بين المختصين حول مدى تأثير البنوك الإسلامية*، بمتغيرات الأزمة المالية والاقتصادية التي أدت إلى فشل النظام المصرفي التقليدي في أداء مهامه الرئيسية. وهذا ما يكسب البحث أصالة من حيث تحديد مؤشرات قياس تفصل بين الأنواع المختلفة لمخاطر التمويل الإسلامي ومدى ارتباطها بالعوائد المحققة مع الأخذ بنظر العناية الطبيعية الخاصة لنشاط البنوك الإسلامية.

* المصدر (حسن، 2005: 14)

* أستطاع البنك العربي الإسلامي الدولي أن يحصل على جائزة أفضل بنك إسلامي بالأردن ومنطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2008 (التقرير السنوي، 2008: 26). وكذلك حصل البنك الإسلامي الأردني على تصنيف (BB-) للأجل الطويل و (B) للأجل القصير وتقيم (3) للدعم، و (C/D) للأفراد حسب تصنيف مؤسسة Fitch Rating العالمية للتصنيف الائتماني، كما ارتفع تصنيف البنك من درجة (BB+) إلى درجة (BBB-) وفق تصنيف شركة Capital Intelligence. (اتحاد المصارف العربية، 2008: 145)



قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي: دراسة مقارنة في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي

4- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- (أولاً) قياس عائد ومخاطر البنوك الإسلامية موضوع الدراسة وتقويمها، مع إمكانية المقاضلة بينهما في ظل ارتفاع نوع واحد أو أكثر من أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك.
- (ثانياً) اختبار العلاقة بين العائد المتوقع للبنوك الإسلامية ومخاطر توظيف ودائع المتعاملين مع البنوك في استثمارات منتجة لأصحابها، وذلك طبقاً لصيغ التمويل الإسلامي، فضلاً عن توظيف أموال المساهمين بفرض تحقيق عائد على حق الملكية.
- (ثالثاً) تبيان مدى إمكانية تحقيق عوائد تفوق المخاطر الكلية التي تتحملها البنوك الإسلامية.

5- مجتمع الدراسة والمدة المشمولة بالبحث:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، وهما البنك الأردني الإسلامي، والبنك العربي الدولي الإسلامي. وقد غطت الدراسة المدة الممتدة من سنة (2000)، حتى سنة (2009)، حيث تتوفر البيانات بشأنها.

6- مصادر بيانات البحث:

تعتمد بيانات البحث على الميزانية العامة الموحدة، وبيان الدخل الموحد للسنوات (2000-2009) للبنك الأردني الإسلامي والبنك العربي الإسلامي الدولي.

7- أساليب تحليل البيانات الإحصائية:

تم استخدام النسب المالية في قياس عائد ومخاطر صيغ التمويل للبنوك الإسلامية، واعتمد البحث في عملية التقويم على معامل الاختلاف (C.V)، واستخدام معامل الارتباط البسيط Pearson، لقياس علاقة الارتباط بين المخاطر مع بعضها بعضاً، ومع عوائد البنوك الإسلامية، واختبرت العلاقة باختبار (T-test)، و (F-Test)، لقياس أثر مخاطر التمويل في العائد من الموجودات وحق الملكية، وعلى وفق نظام (SPSS) الجاهز.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

يكشف الإطار النظري للبحث عن المفاهيم الأساسية التي يمكن تناولها في ثلاث فقرات رئيسة كالاتي:

1- قياس عائد صيغ التمويل الإسلامي

يعد عائد البنك الإسلامي مؤشراً مهماً لقياس فاعلية عملياتها ومدى نجاحها في تعظيم عائد البنك مقابل تدنية المخاطر، وهو مهم لجميع الأطراف، من مودعين، ومديري البنوك (لتحسين خدمات الودائع والتمويلات)، وهيئات تنظيمية، ويوفر العائد إشارة للمستثمرين في السوق المالي التنافسي سواء للاستثمار أو سحب الأموال من البنك (1: suyanto, 2008).

وهناك عدة مؤشرات لقياس الأداء الكلي للبنوك من صيغها الإسلامية؛ أهمها:

(Hempel & Simanson, 1999: 66-67; Scott MaGdonald & Koch, 2006:69-70)

أ- صافي هامش الدخل من الإيرادات (Net Margin after Taxe's (NMT)

تؤشر هذه النسبة قدرة إيرادات البنك (من صيغها الإسلامية؛ كالمربحة والمضاربة والمشاركة والإستصناع والإجارة وغير ذلك) على توليد صافي الدخل بعد الضريبة، وإن ارتفاع النسبة تعني قدرة إدارة البنك على إدارة استثماراتها بكفاءة بعد الضريبة على مجموع الإيرادات، وتحسب النسبة على وفق الآتي:

صافي الدخل

هامش الدخل من الإيرادات =

الإيرادات



قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي: دراسة مقارنة
في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي

ب- استخدام الموجودات (Assets Utilization (AU) ويعكس عدد مرات استخدام الموجودات لتحقيق الإيرادات من صيغ التمويل الإسلامي والعمليات الاستثمارية للبنك وتحسب النسبة على وفق الآتي:
الإيرادات

$$\text{استخدام الموجودات} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{الموجودات}}$$

ج- العائد من الموجودات (Return on Assets (ROA) وهو أفضل مقياس لكفاءة إداء البنك، لأنه يربط صافي العائد المتحقق لكل وحدة نقد مستثمر من عمليات البنك إلى إجمالي الموجودات، ويحسب كالآتي:
صافي الدخل

$$\text{العائد من الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{الموجودات}}$$

د- العائد من حق الملكية (Return on Equity (ROE) ويتجسد فيه الأداء العالي للبنك، عن العائد من الموجودات، وبذلك فإن كلا المقياسين يستخدمان كمؤشرين مهمين من وجهة نظر المالكين والإدارة، فمن وجهة المالكين، فإنه يقيس النسبة المئوية التي يمكن أن تدفع لهم، كمقسوم أرباح من العائد، ومن وجهة نظر الإدارة يستخدم لتخطيط ربحية البنك المستقبلية ويحسب على وفق الآتي:

$$\text{العائد من حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}}$$

هـ- مضاعف الرفع (Leverage Multiplier (LM) يؤثر مضاعف الرفع في ربحية البنك لأنه يعكس درجة تقلب العائد للمالكين، وكلما زاد استخدام مضاعف الرفع ازداد تقلب العائد للمالكين، ولا سيما وأن معظم أموال البنك متأتية من الودائع تحت الطلب وحسابات جارية، لذلك فإن ارتفاع هذا المعدل يوضح حالة عدم ملاءة للبنك وبالتالي التخلف عن دفع الودائع للعملاء، ويحسب على الوجه الآتي:
الموجودات

$$\text{مضاعف الرفع} = \frac{\text{الموجودات}}{\text{حق الملكية}}$$

و- الفعالية التشغيلية (Operating Efficiency (OE) العديد من البنوك تدرك الحاجة إلى فعالية عالية في عملياتها من أجل تقليل النفقات وزيادة خدماتها من خلال استعمال الآلات الميكانيكية وتحسين تدريب العاملين في محاولة منها لتعظيم العائد وقيمة ثروة المساهمين والمستثمرين في البنوك، وتحسب كالآتي: (Rose, 2002: 171)

$$\text{الفعالية التشغيلية} = \frac{\text{أجمالي المصاريف التشغيلية}}{\text{أجمالي الإيرادات التشغيلية}}$$



2- قياس مخاطر صيغ التمويل الإسلامي

يرتبط قياس المخاطر بقياس العائد من الموجودات وحقوق الملكية، وتهتم إدارة البنك بنوعية العائد، أي بدرجة تقلبه، وإمكانية التنبؤ بذلك التقلب، أي المخاطرة، وعلى وفق العلاقة التبادلية بينهما (الشماع، 1989: 10). وتقوم البنوك الإسلامية بتلقي الأموال من المدخرين ثم استخدامها في مختلف أنواع المعاملات المسموح بها شرعاً، والتي تكون على هيئة مشاركات مثل؛ صيغة المراجعة، وصيغة المشاركة، أو بيوع مثل؛ صيغة المراجعة، وصيغة الإجارة وغيرها (بوقري، 2005: 33). وعلى أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والذي يمكن التعبير عنه بتحمل المخاطرة (سحنون، 2008: 47).

ولذا فإن البنوك الإسلامية تستدل بقواعد فقهية مشهورة كقاعدة "الخارج بالضمان، وقاعدة "الغنم بالغرم"، وأيضاً ببعض الأحاديث، كنهيه صلى الله عليه وسلم عن ربح مال مضمّن كدليل على أن ربح لا يحل إلا بتحمل المخاطر (بوقري، 2005: 33). والتي تنشأ من صيغ التمويل الإسلامي الآتية:

أ- المضاربة (Mudarabah)

وهي أقدم صيغ التمويل الإسلامي، ووفقاً لهذا الأسلوب يقوم البنك الإسلامي بتقديم الأموال اللازمة لتمويل عملية تجارية معينة، يتعهد بالعمل فيها شخص آخر، سواء كان التمويل يغطي كامل العملية أو جزءاً منها، وذلك على أساس تقاسم نتيجة العمل من ربح أو خسارة بين المصرف والمتعامل معه حسب النسبة المتفق عليها. وعلى هذا الأساس فالمضاربة، عبارة عن عقد بين طرفين أحدهما يقدم رأس المال والثاني يقدم جهده البشري المتمثل في العمل أو الخبرة والإدارة، وإذا وقعت الخسارة بدون تقصير يتحمل صاحب المال الخسارة، فيما يتحمل البنك بصفته مضارب لجهده وبالعكس (سفر، 2005: 122).

والمضاربة نوعان إما مضاربة مطلقة، وتعني إطلاق يد المضارب في الاستثمار وفي أي نوع من الأنشطة الاستثمارية، أو مضاربة مقيدة؛ وتعني تحديد نوع النشاط الاستثماري للمضارب، وتتميز المضاربة بأنها من الصيغ الاستثمارية مرتفعة المخاطرة بسبب دفع كامل رأس المال من قبل البنك ويقدم العميل الجهد فقط (البلتاجي، 2005: 10). وتبعاً لذلك تنشأ مخاطرة سيولة (Liquidity Risk (LQR في البنك والتي تقاس على الوجه الآتي (Hempele & Simanson, 1999: 66)

الموجودات السائلة

$$\text{مخاطرة السيولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{الودائع}}$$

الودائع

ب- المراجعة (Murabaha)

تعد المراجعة المصرفية واحدة من صيغ التمويل الأكثر تطبيقاً في البنوك الإسلامية، وتطبق هذه الصيغة عملياً تحت مسمى "بيع المراجعة للأمر بالشراء، إذ تتضمن وعد بالشراء وبيع المراجعة، لأن البنوك تقوم بشراء ما يحتاجه الأشخاص من سلع استهلاكية وموجودات إنتاجية، ثم بيعها بربح متفق عليه، ويتم السداد على أقساط دورية (بلتاجي، 2005: 9).

وهنا نلاحظ أن هناك التزاماً قد نشأ على الشخص بسداد بقية ثمن السلعة للبنك، وإذا حدث أن تراجع الشخص في الوعد، أي عدم دفع أصل مبلغ الدين (رأس المال) والأتعاب للبنك، أو عدم دفع الاثنين معاً (الشاهد، 2005: 358)، تنشأ مخاطرة ائتمانية (Credit Risk) على البنك، والتي تقدر كنسبة مئوية للموجودات الخطرة إلى أجمالي الموجودات على وفق الآتي (Hempele & Simanson, 1999: 60)

الموجودات الخطرة

$$\text{المخاطرة الائتمانية} = \frac{\text{الموجودات الخطرة}}{\text{أجمالي الموجودات}}$$

أجمالي الموجودات



ج- المشاركة (Musharaka)

تلجأ البنوك الإسلامية إلى المشاركة ، كأسلوب تمويل يشترك بموجبه البنك مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما ، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفق عليه أما الخسارة فينسبها تمويل كل منهما (سحنون، 2005: 48). وتتعدد صور المشاركة حسب الصيغة التي تحكم العقد، فقد تكون ثابتة ومستمرة، أي المشاركة في رأس مال الشركات كمساهم ، وقد تكون ثابتة منتهية أي المشاركة في تمويل صفقة أو مشروع تنتهي بنهايته، كما تكون مشاركة متناقصة تنتهي بالتملك، بمعنى أن يحل الشريك محل البنك تدريجياً في ملكية المشروع، وقد تكون المشاركة متغيرة، حيث يتم تمويل الشريك بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم يأخذ البنك حصته من الأرباح المتحققة في نهاية المدة ووفقاً للنتائج المالية للمشروع، وهذه المشاركة بديل شرعي عن التمويل بالحساب الجاري المدين (بلتاجي، 2005: 11).

يستنتج مما سبق أن الربح على وفق صيغة المشاركة غير ثابت ومحدد كما هي الحال في صيغ التمويل التي تقدم ذكرها، وإنما خاضع لمتغيرات السوق في المشاركة، والتي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض أقيام الموجودات قبل أن يتضرر مركز المودعين في البنك . وهكذا فالبنك الذي تكون فيه نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات أكبر يستطيع الصمود أمام انخفاضات كبيرة في أقيام الموجودات بالقياس إلى بنك آخر تكون فيه نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات أقل. وتقاس مخاطرة رأس المال (CAR) Capital Risk للبنك الإسلامي بالنسبة المئوية لرأس المال الممتلك إلى الموجودات وعلى النحو الآتي:

(Hempele & Simanson, 1999: 68)

حق الملكية

= مخاطرة رأس المال

الموجودات

3- تقويم عائد ومخاطر التمويل الإسلامي

أن قياس عائد ومخاطر التمويل الإسلامي، لا يعني بأن تقويمها قد أنجز مالم يتبعه مبادلة العائد بالمخاطرة، والتي تعد الأساس لجميع النشاطات التشغيلية للبنوك، لأنهما وجهان مختلفان لعملية واحدة تدعى تقويم الأداء النسبي للبنوك ، ومع ذلك فإن هذه الخطوة غير كافية لوحدها وليست ذات دلالة مالم يقارن أداء كل بنك بأداء الأنداد (peers) (Jones, 1996: 719).

وعلى ذلك يستخدم معامل الاختلاف لتقويم أداء البنوك موضوع البحث، وتحديد الاداء المتفوق من غيره من الاداء المنخفض، على أساس أن معامل الاختلاف مقياس مركب لاداء البنك لربطه العائد بالمخاطر في عملية التقويم، ويعكس تفضيل المودعين لأقصى عائد بأدنى مخاطرة، وكلما كان معامل الاختلاف كبيراً، كان عائد الوحدة الواحدة من المخاطرة أقل ومن ثم يكون الاداء منخفضاً، وبالعكس عندما ينخفض معامل الاختلاف، فإن أداء البنك يكون في وضع أفضل (Peterson, 1974: 37)

وبموجب معامل الاختلاف يتم ترتيب مؤشرات الاداء لكل بنك ترتيباً نسبياً على وفق العلاقة الآتية :

(Nik Muhammad & Mokhtar, 2010: 4)

$$\text{Coefficient of variation (C. V)} = \frac{S}{\bar{R}}$$

حيث أن:

C. V : معامل الاختلاف

S : الانحراف المعياري (يقيس إجمالي المخاطر)

$\bar{R}$: متوسط معدل العائد المقدر بالعائد من الموجودات وحق الملكية



4- الدراسات السابقة:

بهدف تحسين مستوى حل المشكلة، يتعين إبراز ما كتب عنها من دراسات سابقة، وتبيان أوجه التشابه والاختلاف في المجال الذي سلكته الدراسة الحالية، وعلى ذلك تم تناول هذه الدراسات على أساس قربها من المجال الموضوعي للمشكلة قيد البحث وتصنيفها على وفق الآتي:

أ- الدراسات العربية:

(أولاً) دراسة (عبادة، 2007: 11-328):

تهدف الدراسة إلى إبراز أهداف البنوك الإسلامية وعوامل نجاحها، والخروج بمعايير أداء لها من خلال الأهداف التي تنطلق منها، وتمثلت مشكلة البحث بالسؤال، عن إمكانية تحديد مؤشرات لأداء المصرف الإسلامي قابلة للتعبير والمقارنة بين البنوك الإسلامية، ووضع حل للمشكلة ينص على إمكانية تحديد معايير أو مؤشرات قابلة لقياس الأداء البنوك الإسلامية بحيث يمكن تطبيقها على كل البنوك الإسلامية، واختبرت فرضية البحث على عينة من البنوك المتواجدة في ثلاث دول وهي: الأردن (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي) والبحرين (بنك البحرين الإسلامي) والإمارات (بنك دبي الإسلامي، وبنك أبو ظبي الإسلامي) وبررت الدراسة اختبار العينة كون هذه البنوك رائدة في العمل المصرفي الإسلامي في بلدانها، وأنها متنوعة في أنشطتها وحجمها، وغطت مدة الدراسة السنوات (2005-1999) واستخدمت الدراسة النسب المالية في تحليل المؤشرات التي تؤثر في أداء البنوك الإسلامية، وانتهت إلى أن نسبة المشاركات والمضاربات إلى المربحة لم تتجاوز (10%)، وهي في بنك واحد من العينة، بنك دبي الإسلامي، أما في بقية البنوك، فإن النسبة ضئيلة جداً. وتوصلت أيضاً إلى أن بنوك العينة جميعها تنحوا منحى التمويل بالمربحة، وهذا ما يضعف مصداقيتها أمام زبائنهم ويؤدي إلى تراجع مستوى أدائها في المستقبل.

(ثانياً) دراسة (الشمرى، والدعوى، 2009: 161-133)

أجريت الدراسة بقصد توضيح واقع العمل المصرفي في كل من المصرف الأردني الإسلامي، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل من خلال التحليل والمقارنة، خاصة وإن عمل المصارف الإسلامية يواجه منافسة متزايدة من قبل البنوك التقليدية الداخلة في الأسواق النقدية والمالية، وإنها لا تستطيع استثمار فائض السيولة لديها بالسرعة المناسبة، ولحل هذه المشكلة، انتخبت فرضية تنص على أن "تمارس المؤسسات المالية الإسلامية دوراً هاماً في التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمكن للبلدان الإسلامية على وجه التحديد تفعيل هذا الدور عن طريق تنفيذ بعض الخطوات اللازمة لمواكبة التطورات التي حدثت على الصناعة المصرفية العالمية".

واستخدمت الدراسة معيار صافي الربح للمقارنة والمفاضلة بين البنك الإسلامي الأردني، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل وللمدة (2004-2000) وأظهرت تفوق البنك التقليدي (بنك الإسكان) على البنك الإسلامي (البنك الإسلامي الأردني) في التأثير المباشر للنشاط الاقتصادي والاجتماعي الأردني.

(ثالثاً) دراسة (حني، 2010: 127-144)

تناولت الدراسة مشكلة عدم إستفادة المصارف الإسلامية من بعض الإمتيازات التي توفرها وظيفة الملجأ الأخير في الإقتراض من المصارف المركزية، والقائمة على الفائدة المرفوضة من قبل المصارف الإسلامية. وهدفت الدراسة إلى التعريف بهذه المشكلة، وإظهار أهميتها وأبعادها، وتقديم الحلول المؤقتة أو الدائمة لها، والضغط على النظم الإقتصادية التقليدية بقبول وإحترام خصوصية المصارف الإسلامية، وتقديم الدعم الكافي لها، وبما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين النظامين، وتحقيق كل منهما لخطته وأهدافه. وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحديد وظيفة الملجأ الأخير للإقتراض كما تنص عليها قوانين المصرف المركزي، وكما هو مطبق في البنوك التجارية.

وقد توصلت الدراسة إلى حقيقة عدم إستفادة البنوك الإسلامية من أدوات الرقابة التي يطبقها البنك المركزي على البنوك الإسلامية، لا سيما وظيفة الملجأ الأخير منها، وتم تقديم مجموعة حلول وبدائل تمكن المصارف الإسلامية من الإستفادة من هذه الوظيفة دون أن يتعارض ذلك مع أدبياتها، ومن أبرز الحلول هو تقديم الملجأ الأخير للمصرف الإسلامي من البنك المركزي على أساس التمويل بالمضاربة أو إعتبار هذه الوظيفة بمثابة قرض حسن للمصارف الإسلامية، أو تقديمها عن طريق صكوك إستثمارية إسلامية.



(رابعاً) دراسة (السريري، 2010: 197-79)

أجريت هذه الدراسة في عينة مكونة من جميع البنوك التجارية العاملة بالسعودية وعددها (10) بنوك، ولمدة (2006-1999)، بهدف دراسة وتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحية البنوك السعودية، وقد حددت الدراسة العوامل الداخلية بـ (حجم البنك وخطر الائتمان والسيولة وكفاية رأس المال والكفاءة التشغيلية ووتوظيف الأموال)، والمتغيرات الخارجية تتمثل بـ [سمات السوق، ومتغيرات الإقتصاد الكلي (معدل التضخم، والنتائج المحلي، ونسبة الفائدة)].

من هذا المنطلق تتجسد مشكلة البحث في محاولة التعرف على مختلف العوامل الداخلية والخارجية وتحديد، وعلى كيفية تأثيرها في ربحية البنوك، ومن ثم العمل على تعزيزها وصياغة إستراتيجيات لكيفية التعامل معها، ولمعالجة هذه المشكلة انتخبت الدراسة فرضيتين رئيسيتين: الأولى "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسمات والخصائص الداخلية للبنك على ربحية البنوك السعودية"، والفرضية الثانية: "لا توجد فروق في ربحية البنوك التجارية تعزى إلى خصائص الإقتصاد الكلي والضاعة البنكية السعودية".

وباستخدام الأساليب الإحصائية، الانحدار المتعدد، والانحدار المجمع (P.R)، ونموذج الآثار الثابتة (F-E)، ونموذج الآثار العشوائية، واختبار (F)، واختبار (LM)، واختبار (Hausman). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الربحية من جهة، وحجم البنك، ونسبة السيولة النقدية ونسبة كفاية رأس المال من جهة أخرى، كما أثبتت الدراسة أن المتغيرات المتعلقة بخطر الائتمان وتطور نسبة التضخم، وتطور نسبة الودائع بين البنوك غير دالة إحصائياً، ولها أثر ضعيف في كل مؤشرات الربحية.

ب- الدراسات الأجنبية:

(خامساً) دراسة (Turen, 1996: 3-14)

تستهدف الدراسة التشخيص الكمي وعلى المستوى الجزئي للدعوة القائلة بأن البنوك الإسلامية أفضل أداءً وأكثر استقراراً من سواها من البنوك التقليدية، وقد اختير بنك البحرين الإسلامي كدراسة حاله (نموذجاً) لتقويم مواصفات عائد ومخاطرة البنوك الإسلامية، وتضمن البحث ثلاثة محاور هي: التحليل المالي لنسب العائد والمخاطرة لبنك البحرين الإسلامي، وتحليل عائد ومخاطرة سهم البنك في السوق المالي، وتحليل محفظة الأوراق المالية التي يديرها البنك ولمدة (1989-1980) وتوصلت الدراسة إلى إن بنك البحرين الإسلامي أتى بعائد أكبر ومخاطرة أصغر بالمقارنة مع البنوك التقليدية الأخرى، كما أن تحليل المحفظة الاستثمارية أظهر إن أسهم بنك البحرين الإسلامي هي أفضل لتحقيق التنوع في المحفظة.

ويمكن استخدام نتائج هذه الدراسة جزئياً بوصفها تفسيراً كمياً للدعوة القائلة بأن مفهوم المشاركة في الأرباح الذي تعتمد عليه البنوك الإسلامية قادر على تحقيق ربحية أعلى ومخاطرة أقل بالمقارنة مع البنوك التقليدية.

(سادساً) دراسة (Bashir, 1999: 1-18)

اختبرت الدراسة العلاقة بين الحجم (إجمالي الموجودات)، ومؤشرات الأداء (حق الملكية إلى رأس المال، والعائد من الموجودات، والعائد من حق الملكية، والعائد من الودائع، وفائدة الودائع)، وفي اثنين من البنوك الإسلامية في السودان وهما (TIBS)، (FIBS) وللسنوات (1993-1983)، حيث قسمت مدة الدراسة إلى ثلاث مدد في بنك (TIBS)، وأربعة مدد في بنك (FIBS)، وباستخدام معامل الارتباط ومعامل الانحدار توصلت الدراسة إلى أن مقاييس أداء البنوك تزداد بنسبة أقل من زيادة الحجم، وإن العلاقة بين الحجم ومؤشر المخاطرة كانت سلبية في البنوك الإسلامية.

(سابعاً) دراسة (Samad & Hassan, 2000: 1-15)

قيمت هذه الدراسة الاستكشافية أداء البنك الإسلامي الماليزي المتمثل في الربحية والسيولة والمخاطرة والملاءمة المالية ولمدة (1997-1984)، وباستخدام النسب المالية والأساليب الإحصائية (T test و F test)، أثبتت الدراسة أن (70%-40%) من بنوك الدراسة البالغة عددها (8) بنوك، تجهل معرفة البنوك لاختبار التقويم المناسب لأدائها.



(ثامنا) دراسة (AGGarwal & Yousef, 2008: 93-119)

كشفت الدراسة الآليات المستخدمة في تمويل البنوك الإسلامية لدول (باكستان، إيران، السودان، مصر، السعودية، الأردن و ماليزيا) للمدة (1981-1994)، وأكدت على أن (50%) من تمويلات التجارة بالسلع تعتمد تمويل المراجعة والإجارة، وأن البنوك الإسلامية الكبيرة الحجم في هذه الدول، تستخدم تمويلات المراجعة القريبة من أدوات الدين التقليدية، أكثر من البنوك الإسلامية صغيرة الحجم.

(تاسعا) دراسة (Suyanto, 2008:1-11)

قارنت الدراسة بين البنوك الإسلامية (بنك معاملات اندونيسيا)، والبنوك التقليدية للمدة (2004-2000)، واعتمدت الدراسة مؤشرات مالية كالربحية والسيولة، والمخاطرة، والملاءمة وكذلك أساليب إحصائية كعامل الانحدار والارتباط، واختبارات (F test و T test)، في إثبات فرضيات الدراسة، حيث نصت الفرضية الأولى: "من المتوقع أن تكون نسبة السيولة في البنوك الإسلامية أعلى من السنوات الماضية بسبب منحى التعلم، والفرضية الثانية: "أن تطور المجتمع المحلي يأخذ حيزا كبيرا من أعمال البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، ووجدت الدراسة أن البنوك الإسلامية أكثر التزاما بتنمية المجتمع المحلي من خلال صيغ التمويل الإسلامي المقدمة للمجتمع المحلي، ولكن بأقل سيولة مما تقدمه البنوك التقليدية، وأن مخاطرة أداء البنوك الإسلامية لا تظهر فروق ذات دلالة إحصائية مقارنة بالبنوك التقليدية.

5- مناقشة نتائج قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي:

أ- مناقشة نتائج قياس عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي:

تعد مقاييس العائد والمخاطر من المقاييس المهمة كونها تمثل محصلة قرارات تشغيلية ومالية للبنوك الإسلامية في تحقيق العائد، وإظهار مدى جاذبيتها الاستثمارية، للجهات المهتمة بها. والجدول (1-4) و (2-4)، يبين نتائج قياس عائد ومخاطر تمويلات البنوك موضوع الدراسة خلال مدة التحليل البالغة عشر سنوات، ويتضح من هذه النتائج أن أعلى متوسط هامش ربح كان (35.1%) في البنك العربي الإسلامي، والذي تفوق على متوسط هامش الربح في البنك الإسلامي الأردني بمقدار (9.6%)، وعلى المعدل العام لهامش الربح، وبنحو (5%) تقريبا، وهذا يدل على كفاءة إدارة البنك العربي الإسلامي في إستغلال الموجودات المتاحة لتوليد العائد.

وقد أشرت نتائج قياس نسبة العائد من الموجودات، وتشابهه أداء البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي تقريبا، حيث بلغت النسبة في البنك العربي نحو (1%) تقريبا، مقارنة بالعائد من الموجودات في البنك الإسلامي البالغ (0.8%)، وما يعزز ذلك إن نسبة استخدام (توظيف) الموجودات في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي كانت أيضا متشابهة، إذ بلغت نحو (2.5 مره) في البنك العربي الإسلامي، مقابل (2.8 مره) في البنك الإسلامي وبالمقارنة بمعدل دوران الموجودات العام البالغ (2.7 مره). ومعنى ذلك أن البنك العربي والإسلامي يتحملان مخاطر متزايدة لتحقيق عائد من تشغيل الموجودات، وتعكس النسب المنخفضة فيهما، ضعف قدرة البنك الأردني والعربي على تحقيق عائد من جميع الأموال المستثمرة سواء أكانت مصدرها حقوق المساهمين أو ودائع المتعاملين والمستثمرين وانعكس هذا الوضع على علاقات الارتباط بين العائد من الموجودات والمخاطرة الائتمانية ومخاطرة رأس المال والتي كانت ضعيفة وليست ذات دلالة إحصائية بين العائد على الموجودات والمخاطرة الائتمانية وبمقدار (35%) وفي البنك الإسلامي نحو (12.12%)، مقارنة بالعائد من حق الملكية في البنك العربي الإسلامي البالغ (6.9%) والفارق بينهما (5%) تقريبا، وكان أعلى من المعدل العام للعائد من حق الملكية بنحو (2.6%) خلال مدة التحليل. ويمكن إرجاع هذا التفوق بالعائد في البنك الإسلامي إلى إمكانية البنك في تحويل العائد المنخفض من الموجودات إلى عائد مرتفع من حق الملكية، وكون الودائع المصدر الرئيس في التمويلات الإسلامية بدليل مؤشر معدل الرفع (كونه مضاعف) في البنك الإسلامي، كان أعلى من البنك العربي بمعدل (7 مره) تقريبا، عنه في البنك العربي، وكذلك كان أعلى من المعدل الرفع بمقدار (3.5 مره)، وبمخاطرة سيولة متشابهة تقريبا لمخاطرة سيولة البنك العربي والفارق بينهما وصل إلى (1.4%) تقريبا، وبالمقارنة مع المعدل العام لنسبة السيولة البالغة (6%) ومع أن العلاقة بين العائد من حق الملكية والمخاطرة كانت ضعيفة وبنحو (46%)، في حين كانت هذه العلاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيا في البنك العربي الإسلامي، وكما بينهما الجدول (4-4)،

(3-4)، (4-4)، (5-4)، (6-4)

أن تقارب متوسط نسبة السيولة في البنك الإسلامي والعربي، ومع المعدل العام يشير إلى أن هذه البنوك تواجه سحبيات من الودائع والنقدية، وبنسبة أكبر في البنك الإسلامي الأردني، الذي وضعت فيه نسبة أعلى



من رأس المال في تمويل البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي (البنك الإسلامي) (7%) تقريبا خلال مدة التحليل، مقارنة بالنسبة المتحفظة من رأس المال في البنك العربي البالغة (14%)، وهي أكثر من متطلبات بازل (2) وبنحو (6%)، وأكثر من متطلبات البنك المركزي الأردني بنحو (2%)، وهذا ما أثر في نسبة مخاطرة رأس المال في العائد من الموجودات وحق الملكية بمقدار (14%) و(2%) تقريبا في البنك العربي الإسلامي، بينما كانت نسبة التأثير في بنك الأردن الإسلامي بنحو (23%) للعائد من الموجودات، و(0.4%) في العائد من حق الملكية.

أن السياسة المتحفظة للبنك العربي الإسلامي، كانت على حساب نسبة العائد من الموجودات ومن حق الملكية، كما يتضح من الجدول (1-4) و(2-4)، والتي كانت متدنية جدا خلال سنوات التحليل بدليل أن أعلى نسبة تأثير (R2) كانت (33%) لمخاطرة السيولة في العائد من الموجودات، و(15%) تقريبا للعائد من حق الملكية في البنك العربي الإسلامي مقارنة بمخاطرة سيولة البنك الأردن الإسلامي والتي بلغت نحو (2%)، للعائد من الموجودات و(21%) في العائد من حق الملكية.

ويستدل من نسبة تأثير المخاطرة الائتمانية في العائد من الموجودات وحق الملكية والتي كانت على التوالي نحو (14%)، و(2%) تقريبا في بنك الأردن الإسلامي، ونحو (12%)، و(4%) تقريبا في البنك العربي الإسلامي. أن توسع هذه البنوك بتمويلات المضاربة، المشاركة، وفي تمويل ذمم وبيع وموالة من المربحة، والاستصناع، والإجارة كان من الوداع ونقدية البنوك، وبضمانات لا تتناسب وحجم تعرضها للمخاطر، والتي من المفترض أن تعطي عائد أعلى (حسب نظريات الاستثمار) من متوسط استخدامها للموجودات والبالغة نحو (6%) تقريبا، وبمتوسط عائد بلغ (1%) تقريبا من الموجودات، وبمتوسط عائد من حق الملكية بلغ (12%) تقريبا في بنك الأردن الإسلامي، مقارنة بمتوسط استخدام الموجودات البالغ (3%) تقريبا في البنك العربي الإسلامي، وبمتوسط عائد من الموجودات بلغ نحو (1%) تقريبا وبمتوسط عائد من حق الملكية بلغ (7%).

ويظهر الجدول (3-4)، (4-4) (5-4) (6-4)، علاقات الارتباط غير المعنوية بين المخاطرة الائتمانية للبنك والعائد من حق الملكية والتي تشير إلى أن هذه العوائد لا تتحرك نظاميا مع حجم تعرضها للمخاطرة الائتمانية، وإنما تتحرك بدرجات متفاوتة، وإن نتويع هذه التمويلات والذمم المؤجلة جغرافيا وتوزيعا قطاعيا غير كفاء. وتحدد نتائج الفعالية التشغيلية في الجدول (1-4) و(2-4)، كفاءة الدينار المنفق من قبل البنك العربي إلى مجموع إيراداته، والتي بلغت نحو (48%) تقريبا، وبالمقارنة مع كفاءة الإنفاق في البنك الأردني التي وصلت إلى (62%) تقريبا، ومع ذلك فإن البنك الإسلامي حقق معدل عائد من حق الملكية أكثر من العائد المتحقق من حق الملكية في البنك العربي ونسبة (5%) تقريبا، وتبرير ذلك أن البنك الإسلامي يوجه أنفاقه في موجودات استثمارية ذات عوائد أعلى من البنك العربي.



قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي: دراسة مقارنة
في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي

جدول (1-4): نتائج قياس عائد ومخاطر صيغ التمويل في البنك العربي

نوع المقياس	السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط	المعدل العام
مقاييس العائد	مقاييس العائد والمخاطر												
	هامش الربح %	45.5	41.0	30.2	30.5	22.5	33.4	45.1	45.9	40.1	16.6	35.1	30.3
	استخدام الموجودات %	3.5	2.8	1.9	1.7	1.6	2.9	3.1	4.0	2.2	1.5	2.5	2.7
	العائد من الموجودات %	1.6	1.1	0.6	0.5	0.4	1.0	1.4	1.8	0.9	0.2	0.95	0.9
	مضاعف الرفع مرة	4.4	5.6	6.7	7.9	8.0	7.1	9.2	8.0	9.7	8.9	7.5	10.9
	العائد من حق الملكية %	6.9	6.3	3.9	4.0	2.9	6.9	12.7	14.7	8.4	2.2	6.9	9.5
مقاييس المخاطر	الفعالية التشغيلية	37.73	43.74	54.85	52.63	63.76	46.41	30.73	32.14	41.77	71.78	47.55	55
	مخاطر السيولة %	6.5	7.4	4.2	3.8	6.7	5.7	4.9	6.9	5.8	3.8	5.6	6.29
	المخاطرة الائتمانية %	55.2	51.8	51.4	50.6	54.6	57.2	57.8	58.1	63.7	89.4	59.0	61.28
	مخاطر رأس المال %	22.9	18.0	15.0	12.7	12.5	14.0	10.9	12.5	10.2	11.3	14.0	10.6

جدول (2-4): نتائج قياس عائد ومخاطر صيغ التمويل في البنك الإسلامي الأردني

نوع المقياس	السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط	المعدل العام
مقاييس العائد	مقاييس العائد والمخاطر												
	هامش الربح %	12.1	6.02	10.9	15.3	15.9	35.2	35.7	40.7	42.1	41.1	25.50	30.3
	استخدام الموجودات %	2.6	2.3	2.3	2.1	1.8	2.8	3.0	3.6	4.5	3.1	5.81	2.7
	العائد من الموجودات %	0.3	0.1	0.3	0.3	0.3	1.0	1.1	1.4	1.9	1.3	0.8	0.9
	مضاعف الرفع مرة	12.08	13.24	14.34	17.12	19.24	19.34	12.68	11.97	11.48	12.35	14.38	10.9
	العائد من حق الملكية %	3.7	1.8	3.6	5.6	19.4	18.9	13.4	17.2	21.8	15.8	12.12	9.5
مقاييس المخاطر	الفعالية التشغيلية	81.97	91.45	83.22	75.78	76.22	47.11	46.08	39.58	40.03	42.69	62.41	55.0
	مخاطر السيولة %	8.0	5.8	9.1	7.4	6.2	5.1	7.6	6.9	7.0	6.6	6.97	6.29
	المخاطرة الائتمانية %	67.8	66.2	66.7	56.0	55.8	57.9	62.2	66.9	70.2	65.8	63.55	61.28
	مخاطر رأس المال %	8.3	7.6	7.0	5.8	5.2	5.2	7.9	8.4	8.7	8.1	7.22	10.6



ب- مناقشة نتائج تقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي:

يتم دمج معامل تقويم أداء المصارف، العائد والمخاطرة في مؤشر واحد لوصف النتائج ومن ثم تقويمها لاختيار أحد البنوك وتفضيله (ترجيحه) على البنك الآخر، والجدول (4-5)، و(4-6)، يظهر اختلاف أداء البنك الإسلامي عن أداء البنك العربي الإسلامي خلال مدة التحليل، حيث تفوق البنك الإسلامي الأردني نسبياً بموجب معامل التفضيل (الاختلاف C.V) وبإدخال المخاطرة الائتمانية بعائد أكبر من حق الملكية (CRR/ ROA) ليبلغ (5.2) وحدة، وكذلك بإدخال مخاطرة السيولة بعائد أكبر من حق الملكية (LQR/ RQE)، وبنحو نصف وحدة تقريباً (0.6)، وأيضاً بإدخال مخاطرة رأس المال بعائد أكبر من الموجودات (CAR/ RQA) بمقدار (0.6) وحدة.

ولم يتفوق البنك الإسلامي الأردني على البنك العربي الإسلامي في المخاطرة الائتمانية إلى العائد من الموجودات، وفي مخاطرة السيولة إلى العائد من الموجودات، وبإدخال مخاطرتهم بعدد أقل من وحدات العائد بلغت (79.4) و(8.7) على التوالي.

وتكشف نتائج تقويم أداء البنك العربي الإسلامي إلى أن البنك قد حقق تفوق على البنك الإسلامي الأردني بمقدار (62.1) وحدة عند مبادلة المخاطرة الائتمانية بالعائد من الموجودات وبنحو (5.9) وحدة لمخاطرة السيولة بالعائد من الموجودات، وهذه نتيجة منطقية طبقاً للنسب العالية من التحفظ في متانة رأس المال، وعدم التوسع في صيغ التمويل مقارنة بالبنك الإسلامي الأردني، رغم تفاوتها من حيث امتلاك قيم متدنية لمتغيرات معامل اختلافها خلال سنوات التحليل، وكما مبين في تحليل علاقات الارتباط في الجدول (3-4، 4-4، 5-4، 6-4) والتي تشير إلى عدم أهمية العلاقات الضعيفة بينهما إحصائياً وبمستوى ثقة (95%)، وهذا يناقض فرضية البحث نظرياً والسبب في ذلك ضعف تنوع النشاط الاستثماري وتوزيع المخاطر جغرافياً وقطاعياً في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي. وهذا ما أثر في تفاوت مقاييس تقويمها، بدليل أن معامل التحديد (R^2)، في الجدول (3-4)، بلغ (14%) بين المخاطرة الائتمانية والعائد من الموجودات، وكان متدنياً جداً بين مخاطرة السيولة وبين العائد من الموجودات حيث وصل إلى نحو (2.3%)، أما بين مخاطرة رأس المال وبين العائد من الموجودات فقد كان (23%).

وتشير نتائج العلاقة بين المخاطرة الائتمانية، ومخاطرة السيولة، ومخاطرة رأس المال في الجدول (4-4)، إلى ضعفها وعدم معنويتها حيث وصلت إلى نحو (1.7%)، و(21.4%)، و(0.4%) على التوالي. ويستنتج من تدني نسب التفسير بين أنواع مخاطر صيغ التمويل وكل من العائد من الموجودات، والعائد من حق الملكية إلى أن هناك مخاطر غير معروفة لدى مدراء بنك الأردن الإسلامي والبنك العربي الإسلامي، ومما يعزز ذلك ضعف هذه المخاطر مجتمعتاً في العائد من الموجودات وحق الملكية كما بينهما الجدول (3-4، 4-4، 5-4، 6-4) إذ وصلت قيمة (β) إلى نسب متدنية بل كانت سالبة في معظمها، وهذا ما أثر في تفاوت مقاييس تقييمها.

ويظهر الجدول (4-5، 6-4) عدم أهمية ومساهمة العلاقات الضعيفة التأثير نسبياً بين العائد من الموجودات وحق الملكية وبين أنواع مخاطر صيغ التمويل في ابنك الأردن الإسلامي والبنك العربي الإسلامي وبمستوى ثقة (95%)، وهذا ما يناقض فرضية البحث نظرياً ويعود السبب إلى ضعف تنوع النشاط الاستثماري وتوزيع المخاطر جغرافياً وقطاعياً في بنك الأردن الإسلامي والبنك العربي الإسلامي.



قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي: دراسة مقارنة
في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي

جدول (3-4): العلاقة بين العائد من الموجودات (ROA) ومخاطر التمويل الاسلامي في البنك العربي الاسلامي الدولي باستخدام الانحدار البسيط

المتغير المستقل	R	R ²	T	F	β	sig
CRR: المخاطرة الائتمانية	.350	.122	-1.056	1.114	-.016	.322
LQR: مخاطرة السيولة	.577	.333	1.996	1.985	.231	.081
CAR: مخاطرة رأس المال	.377	.142	1.153	1.329	.052	.282

*significant if sig $\leq$ 0.05

جدول (4-4): العلاقة بين العائد من من حق الملكية (ROQ) ومخاطر التمويل الاسلامي في البنك العربي الاسلامي الدولي باستخدام الانحدار البسيط

المتغير المستقل	R	R ²	T	F	β	sig
CRR: المخاطرة الائتمانية	.191	.037	-.552	.304	-.069	.596
LQR: مخاطرة السيولة	.381	.145	1.165	1.358	1.179	.277
CAR: مخاطرة رأس المال	.128	.016	-.366	.134	-.137	.724

*significant if sig $\leq$ 0.05

جدول (5-4): العلاقة بين العائد من الموجودات (ROA) ومخاطر التمويل الاسلامي في بنك الأردن الاسلامي باستخدام الانحدار البسيط

المتغير المستقل	R	R ²	T	F	β	sig
CRR: المخاطرة الائتمانية	.378	.143	1.156	1.336	.045	.281
LQR: مخاطرة السيولة	.152	.023	-.436	.190	-.082	.674
CAR: مخاطرة رأس المال	.480	.230	1.547	2.394	.220	.160

*significant if sig $\leq$ 0.05

جدول (6-4): العلاقة بين العائد من من حق الملكية (ROQ) ومخاطر التمويل الاسلامي في بنك الأردن الاسلامي باستخدام الانحدار البسيط

المتغير المستقل	R	R ²	T	F	β	sig
CRR: المخاطرة الائتمانية	.132	.017	-.377	.142	-.193	.716
LQR: مخاطرة السيولة	.463	.214	-1.478	2.183	-3.094	.178
CAR: مخاطرة رأس المال	.063	.004	-.179	.032	-.358	.863

جدول (7-4): نتائج تقويم عائد ومخاطرة التمويل في البنك الاسلامي الاردني

المخاطرة إلى العائد	CRR/ROA	CRR/ROE	LQR/ROE	LQR/ROE	CAR/ROA	CAR/ROE
معامل الاختلاف						
C.V	79.4	5.2*	8.7	0.6*	*9.0	0.6*
C.V Rank	1	4	3	5	2	6

* التفوق على إداء البنك الآخر

جدول (8-4): نتائج تقويم عائد ومخاطرة التمويل في البنك العربي الاسلامي الدولي

المخاطرة إلى العائد	CRR/ROA	CRR/ROE	LQR/ROE	LQR/ROE	CAR/ROA	CAR/ROE
معامل الاختلاف						
C.V	62.1*	8.6	5.9 *	0.8	14.7	2.0
C.V Rank	1	3	4	6	2	5



قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي: دراسة مقارنة في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

يمكن تلخيص أهم التفاصيل التي قدمت وبرهنت علمياً في محاور الدراسة وكالاتي :

أ- الاستنتاجات:

1. عدم انحياز مقاييس العائد لصالح مخاطرتها، بدليل أن أعلى نسبة تأثير (R2) للعلاقات الضعيفة وغير المعنوية كانت (33.3%)، وبمساهمة مقدارها (23%) تقريباً في البنك العربي الإسلامي بين مخاطرة السيولة والعائد من الموجودات، وهذا يتفق مع السياسة الاستثمارية المتحفظة للبنك، حيث وصلت فيه نسبة رأس المال إلى نحو (14%)، مقارنة بالبنك الإسلامي الأردني البالغة (7%).
2. انخفاض نسبة تأثير ومساهمة مخاطر التمويلات الإسلامية في عائد البنك العربي الإسلامي أدى إلى تفاوت مقاييس تقويمها، حيث لم يتمكن البنك العربي الإسلامي إلا من تخفيض قيم (2) من المؤشرات التي ترجح العائد بالمخاطرة، مقارنة ببنك الأردن الإسلامي الذي خفض قيم (4) مؤشرات من بين (6) مؤشرات.
3. ارتفاع قيم معظم مقاييس عائد البنك الإسلامي الأردن خلال مدة البحث، وبالرغم من تعرضه إلى مخاطر تمويلات منخفضة نسبياً مقارنة بمخاطر تمويلات البنك العربي الإسلامي. والسبب هو تنوع تمويلات البنك الإسلامية جغرافياً وقطاعياً.

ب- التوصيات

1. قيام البنوك الإسلامية بتطوير مقاييس جديدة لإدارة المخاطر التي تواجهها، وبما يتناسب مع طبيعة تعقيد منتجاتها وزيادة مخاطر التزامها بالشريعة، وبدلاً من الاعتماد على مقاييس مخاطر البنوك التقليدية التي يختلف هيكل مخاطر عملياتها.
2. ضرورة تواجد خبراء في البنوك الإسلامية لهم خبرة شرعية واقتصادية للتأكد من أن كل عمليات البنك وأدواته الاستثمارية مطابقة للشريعة الإسلامية، ومما يعزز القدرة التنافسية لهذه البنوك في ضوء اهتمام العالم بمنتجات البنوك الإسلامية.
3. قيام البنك المركزي الأردني بإصدار أوراق مالية تعتمد مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وتتوافق مع الشريعة الإسلامية، لتوفير سيولة ومرونة أكبر للقطاع المصرفي الإسلامي. وتقويم مدى التزام البنوك الإسلامية بمبادئ الشريعة والإجراءات الإدارية الرشيدة.
4. على البنوك الإسلامية تخفيض نسبة أرباحها من الودائع بصفتها مضاربة وحسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني بهدف تحفيز المودعين على أبقاء ودائعهم أو زيادتها.

المصادر

أولاً: المصادر العربية



أ. المنشورات والوثائق المنشورة في المجلات العلمية المحكمة

1. البنك الإسلامي الأردني، التقارير السنوية (2000-2009)
2. البنك العربي الإسلامي الدولي، التقارير السنوية (2000-2009)

ب. الكتب

5. الشماع، خليل (1989)، أسس تشغيل موارد المصرف، عمان: المعهد العربي للدراسات المصرفية.
6. سفر، أحمد (2005)، المصارف الإسلامية: العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، بيروت: اتحاد المصارف العربية.
7. الشاهد، سمير (2005)، دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد في البلدان العربية، بيروت: اتحاد المصارف العربية.

ج. الدوريات

8. الشمري، هاشم، والدعوي، عباس (2009)، دور المصارف الإسلامية في ظل التطورات النقدية الإلكترونية، المجلة العربية للإدارة، مج (29)، ع (2).
9. السرايري، سمير عبد الرزاق (2010)، محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية، المجلة العربية للإدارة، مج (30)، ع (1).
10. اتحاد المصارف العربية (2008)، بيروت، ع (335).
11. حنيني، محمد وجيه (2010)، خيارات الاقتراض الأخير والمصارف الإسلامية (المشكلة، الأبعاد، الحلول)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مج (37)، ع (1).
12. سحنون، محمود (2008)، مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع (336).

د. أبحاث المؤتمرات والندوات

13. البلتاجي، محمد (2005)، نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المراوحة، المضاربة، المشاركة)، بحث مقدم إلى الندوة الدولية : نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي.
14. حسن، ماهر الشيخ، (2005)، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، في وقائع المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

د. الأطاريح الجامعية

15. بوقري، عادل عبد الرحمن احمد (2005)، مخاطرة صيغ التمويل التجارية والإسلامية من البنوك السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة أم القرى والدراسات الإسلامية.
16. عبادة، إبراهيم عبد الحليم، (2007)، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك.

ثانياً: المصادر الأجنبية

A: Books

17. Hemple , George H . And simonson , Donold G(1999) . Bank Management text and cases .5th ed. Newyork : John Wiley & Sons.Inc.,
18. Jones, Charles p (1996) . Investments Analysis and Management 5th ed .new York : John- Wiley & sons, Inc.
19. Rose , peters. Commercial Bank Management (2002) , Commercial Bank Management . 5th ed . New york: McGraw-Hill, Inc.
20. Scott Macdonald , S. and Koch , Timothy (2006): Management of Banking .6th ed .America :Thomson south – Western ,Inc.

B. Article

21. AGGarwal , Rajesh k.and yousef , Tarik . (2000). Islamic Bank and Investment financing , , vol -32, No.1.
22. Bashir, Abdel- hameed m .(1999) , Risk and profitability measures in Islamic banks : the case of Two sudonese banks , Islamic Economic Studies , vol .6 , No.2.
23. Hassan,m.kabir and samad abdu (2000) . The performance of Malaysian Islamic bank during 1984-1997, financial services , vol.1, No.3.
24. Nike Muhammad , Nik maheran and mokhtar , masliza, (2010). Islamic Equity mutual fund performance in malaysia ; risk and return analysis , masliza@yahoo.com .
25. Suyanto , m. (2008) , The performance of banks muamalat Indonesia during 2000-2004 , Islamic economic studies, No.3 .
26. Turen , seref . (1996) . performance and risk analysis of the Islamic bank , Islamic Economic Studies , vol.8 , No .4 .

C. Dissertation

27. Peterson, Donald Marvin. (1974). Financial Ratios And Investment Results (An Empirical study of the Relation between selected financial measures and risk- adjusted returns from common stocks) .Ph.D. dissertation, American university.

Measure and evaluate the return and risk formulas of Islamic Finance : Empirical study of the state of Jordan Islamic Bank and Islamic Arab International Bank

Abstract

The study aims to measure and evaluate the return and the risk formulas of Islamic finance of Jordan during the period (2000 – 2009) according of increasing importance of these banks in recent and coming years to face challenges to maximize returns and minimize risks through financing with Islamic formula to investigate of existence statistical significant relationship between returns and risking Islamic bank , has been use of financial other statistical measurement. Measuring return and risk of Islamic banks have not been widely considered ,except in few descriptive studies . The controversy among academic and professionals about hot to measure and evaluate a comprehensive performance of Islamic banks is a continuous phenomenon . This is the core problem of this research , which has its proposed solution related with the hypothesis that “ there is a significant relationship between risk and return of Islamic financing , which in turn will effects its valuation measures”.

The study proved the existence of some positive weak and insignificant relation between return and risk of bank that the study taking another some of negative weak relation, the result didn't appear large statistical significant relation between return and risk of banks that financing with different Islamic formula. Many recommendations have thrown , the most important one is the necessity of developing new measures for managing risks of Islamic banks instead of the traditional ones.

Key Words :Islamic Financing, Islamic Financing Risk, Islamic Financing Return